التخطيط التربوي للدخول المدرسي 2020-2021
تحت ظل جائحة كوفيد 19 وفي سياق البلاغ الوزاري

ذة. ليلى المرجاني

أستاذة بمركز التوجيه والتخطيط التربوي بالرباط

الخميس 28 غشت 2020

بعد صدور بلاغ وزير التربية الوطنية في شأن الدخول المدرسي الحالي، تتبعنا جميعا تدخلات السيد الوزير وبعض المسئولين مركزيا وجهويا سواء عبر القنوات المرئية والسمعية، أو أمام لجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس النواب. حاولنا تتبعها لعل وعسى نفهم كيفية مقاربة حل معادلة الدخول المدرسي التي حملها البلاغ دون الإشارة إلى مجاهلها (inconnus)، ولا إلى درجاتها (degrés) . لم تأت هذه التدخلات للأسف بما يساعد أولياء أمور التلاميذ على اتخاذ قرارهم في في شأن اختيار أحد الحلين التعليم الحضوري أو عن بعد. مما يفتح هذا الدخول على المجهول ويجعل المدبرين والأساتذة في المؤسسة التعليمية كل يوم في شأن. فلا يعقل أن نطلب من أولياء أمور التلاميذ أن يقرروا في أسبوع واحد ما لم تستطع الدولة (فالتربية شأن الجميع) اتخاذ قرار واضح قابل للتطبيق بسلاسة وأمان رغم أنه كان لديها أسابيع عديدة ومعلومات أكثر وكفاءات ميدانية محلية قادرة. كان يمكن لهذه الكفاءات في التخطيط والتدبير والتوجيه والتفتيش وضع عدة سيناريوهات بشكل مبكر وحسب كل منطقة تبعا لمدى تطور الوباء فيها ومدى توفر الموارد المادية والبشرية والبنايات (بالمؤسسات التعليمية أو بغيرها) المناسبة لاستقبال التلاميذ في ظروف آمنة. وذلك اعتمادا على نماذج محاكاة توقعية تأخذ بعين الاعتبار عدة فرضيات و متغيرات بتنسيق لصيق مع المعنيين محليا إقليميا وجهويا بمجالات الصحة والنقل والأمن والسلطات المحلية وجمعيات الآباء...الخ.

طبعا نتفهم صعوبة اتخاذ القرار، لأن الوضعية الوبائية تتغير باستمرار ويستعصي علينا جميعا التنبؤ بتطورها. الوضعية الاستثنائية الحالية تتطلب التفكير بطريقة استثنائية أي خارج الصندوق. فلكل من التعليم عن بعد أو التعليم الحضوري ما له وما عليه والاختيار بينهما صعب. وقد يعتبر البعض أن ما جاء في البلاغ الوزاري هو قرار في حد ذاته، ولكنه في نظري المتواضع قرار ملغم وسأحاول في هذه الوثيقة مقاربة هذه الألغام.

• <u>كيف تم التخطيط للدخول المدرسي في ظل الجائحة</u>

قال أسيادنا الأولون "لي تلف يشد الارض".. ومعناها يجلس ويفكر ويتدبر ويستشير وووو... ليتخذ القرار بأخف الاضرار . ولكن البلاغ والتدخلات الرسمية التي تلته تعطينا انطباعا بأنه تم مرة أخرى التفكير في أنه "كم من حاجة قضيناها بتركها".

للأسف الوزارة أضاعت فرصة ذهبية لإعداد سيناريوهات الدخول المدرسي خلال المراحل الثلاث المعتادة باعتماد عدة سيناريوهات تبعا لعدة فرضيات على صعيد كل إقليم وكل جماعة وكل قطاع مدرسي أو قطاع روافد وهو أمر اعتاد أطر مصالح التخطيط التربوي القيام به ولهم خبرة في هذا الأمر، و كان يجب أن يتم ذلك خارج القوالب الجامدة لنظام Cartesco المستعمل لإعداد الخرائط التربوية. ولكن للأسف قامت وزارة التربية الوطنية عبر مديرية التخطيط والإستراتيجية والإحصاء باستنساخ نفس مذكرات الخرائط المدرسية (وليس التربوية فمعناها أعم) المتشابهة منذ أكثر من عشر سنوات وكأن الوضع بالمغرب وبالعالم عادي ولا تشوبه شائبة. كأن لسان حالهم يقول بأنه ليس هنالك لا استراتيجية استباقية ولا تخطيط بالمنظومة التربوية، وكأن التخطيط التربوي السنوي والاستشرافي

للمستقبل القريب (الموسم الدراسي المقبل) أو على المدى المتوسط داخل مختلف هياكل التخطيط مركزيا وجهويا وإقليميا ليس إلا عملا روتينيا لا يغني ولا يسمن من جوع وينتهي بانتهاء السنة الدراسية السابقة.

جل أطر التخطيط بالمديريات الإقليمية، وهم الأقرب إلى الميدان، تأسفوا لهذا وتساءلوا كيف ينظر المسئولون المركزيون لماهية التخطيط والإستراتيجية ولدور أطر التخطيط. لماذا هناك مركز وطني للتوجيه والتخطيط التربوي له تاريخ يقارب الستين سنة "تخطب وده" دول إفريقية وعربية للاستفادة من خبرته، وانتشر إشعاعه لعقود بائدة عبر تفعيل شراكات مع مؤسسات دولية، شراكات لم تعد تجد لها مجالا للخروج إلى الوجود لأسباب غامضة منذ سنوات. ولنا الحق في التساؤل لم يكون المركز أطرا في التخطيط التربوي لمدة سنتين (بعد النجاح في مباراة يشهد الجميع بشفافيتها وصعوبة بعض مواضيعها) في مجالات التخطيط الاستراتيجي والتخطيط الإجرائي والتخطيط الاستشرافي على عدة سنوات الذي يعتمد مبدأ السيناريوهات حسب مختلف الفرضيات عبر نماذج المحاكاة ، وفي الديموغرافيا والإحصاء والبرانم المعلوماتية واقتصاد التربية وعلم الاجتماع ونظم المعلومات الجغرافية وعلم النفس والتواصل وو....ويتوجون تكوينهم بمناقشة بحوث ميدانية تشتغل على مقاربة إشكاليات تدبيرية وتربوية من أرض الواقع. بالإضافة إلى خبرات مهمة يكتسبونها بحكم احتكاكهم بالميدان وبأطر ومسؤولين سبقوهم في المجال والتجربة، ويصقلونها سنويا عبر التعامل مع مشاكل الدخول المدرسي ومختلف تداعياتها المتشابكة والتي تتأثر غالبا بأوضاع خارجية غير متوقعة فردية كانت أو جماعية. وينجحون بشكل كبير في إيجاد الحلول المناسبة لضمان تمدرس جميع من له الحق في ذلك بتنسيق لصيق ومساهمة لكافة الفاعلين والمعنيين بالتربية والتعليم من أولياء أمور وتلاميذ وأطر إدارية وتربوية وسلطات محلية وجمعيات المجتمع المدني ومنتخبين .... الخ.

- **<u>كيف كان يمكن أن يتم التخطيط للدخول المدرسي في ظل الجائحة</u>**

كان يمكن لمصالح التخطيط العمل على سيناريوهات بديلة لتوزيع بنيات تربوية وأقسام بشكل مخفف وبمعايير أخرى خارج المألوف في ظل العدد المحدود من المدرسين، بما فيها تقليص أو حذف المواد الثانوية بكل سلك أو تدريسها عن بعد لقلة حصصها حسب توفر الوسائل. واعتماد نظام الأفواج والتناوب.، في انتظار وضوح الرؤية والتوفر على معطيات محينة بشأن تطور الوباء في الدخول المدرسي . الشيئ الذي كان سيسمح بالمساهمة، بتنسيق مع مختلف الخبراء والأطر التربوية والادارية وجمعيات أولياء الأمور وبمساعدة كافة الأطراف المعنية من سلطات محلية ومديريات صحية ومنتخبين وجماعات ترابية ، في وضع مخططات إجرائية وبرامج عمل واضحة وفعالة تختلف من إقليم لآخر ومن قطاع مدرسي آخر بل ومن مؤسسة تعليمية لأخرى وتقارب الواقع بشكل افضل بكثير مما هو عليه الوضع الآن.

التوفر على عدة سيناريوهات بكل قطاع مدرسي (أي مجموعة مؤسسات متقاربة يمكن للتلميذ أن ينتقل بينها بشكل سلس ومقبول حسب السلك دون الابتعاد عن مقر سكناه) و بكل مؤسسة تعتمد على معطيات علمية تربوية وصحية وأمنية ، كان يمكن أن يسمح لمدبري المنظومة محليا بالتعامل مع مختلف الوضعيات بمرونة. بل كان كفيلا بأن يعفي الوزارة من إصدار بلاغات غير مفهومة تتعامل مع الأمر وكأننا نتعامل مع زبائن مطعم يترك لهم قرار اختيار الوجبة. وسأتطرق فيما بعد لماذا سيصعب تطبيق هذا البلاغ إذا لم تأخذ كل مديرية إقليمية بمبدأ السيناريوهات وبدراسة وضعية كل مؤسسة تعليمية وقطاع مدرسي حسب عدة فرضيات (توفر الأساتذة ، الحجرات، الداخلية، النقل المدرسي، المطاعم المدرسي، الشعب الخاصة بالتأهيلي التي يحتاج العديد من المدرسين بها الإيواء بالداخلية، توفر شبكة المجتمع المدني، الوضعيات السوسيو اقتصادية للأسر.....).

الوزارة تتعامل غالبا مع التعليم، عبر بلاغات من هذا الشكل، وكأنه ليس لدينا إلا التعليم الابتدائي وتحاول تدارك الأمر لاحقا عبر تدخلات تفسيرية وبلاغات توضيحية مما يخلق بلبلة عند كل بلاغ. بل وحتى التعليم الابتدائي

أصبح أكثر تعقيدا مما كان عليه. فهناك مدارس جماعاتية يأوي العديد من التلاميذ من المستوى الرابع إلى السادس بالداخليات وكلها متواجدة بالقروي وبمناطق نائية. وهي مناطق أغلبها تقل فيها الإصابات بالوباء ولا تعرف كثافة سكانية وفي نفس الوقت يصعب إن لم نقل يستحيل اعتماد التعليم عن بعد لعدة أسباب يعلمها الجميع. ولكن استقبال التلاميذ في داخليات هذه المدارس الجماعاتية الابتدائية يبقى قرارا ذو حدين خصوصا إذا قرر جميع أولياء الأمور بهذه المناطق إرسال أبناءهم للمدرسة وهو أمر وارد جدا. فقد كنت مؤخرا بمنطقة قروية نائية وأغلب الأسر نفى استفادته من تعليم عن بعد السنة الماضية لسبب أو آخر مما يجعلهم يختارون التعليم الحضوري دون تردد. في هذه الحالة إذا تم قبول تسجيلهم يجب إيوائهم المعنيين منهم بالداخلية وتلك وضعية خطرة صحيا بدون شك. وإذا تم رفض تمدرسهم حضوريا رغم قلة عدد التلاميذ بالقسم لخطورة تجميعهم داخل مخادع الداخلية (dortoirs) فذلك يعتبر إخلالا بمبدأ تكافؤ الفرص (لعدم توفر شروط التعليم عن بعد من انترنيت وتغطية ووسائل وحتى قدرة على تتبع الأبناء)، ورفضا للاستجابة لرغبة أولياء الأمور. الشيء الذي يناقض الوعود التي جاءت بالبلاغ الوزاري. بينما قرار شكل التمدرس بمناطق كهذه كان يجب أن يعتمد على عدة معطيات صحية وتربوية وجغرافية وأمنية وسوسيواقتصادية من صلب الواقع بكل منطقة، وتدارس القرار بشكل مسبق محليا وإقليميا مع كافة الشركاء والفاعلين والمعنيين. وهو أمر اعتادت عليه المديريات الإقليمية لإيجاد حلول وتعبئة الشركاء نهاية كل سنة دراسية في الظروف العادية.

• لماذا ترك قرار الاختيار لأولياء الأمور دون تأطير ومعايير أمر غير منطقي في ظل المنظومة التربوية المغربية

ما نآخذه على ما جاء في البلاغ الوزاري هو أن يترك الخيار لأولياء الأمور دون أي تأطير أو توفير معطيات دقيقة حول عدة أمور كان يمكن أن تساعدهم على اتخاذ قرار كهذا.

فليس كل ولي أمر تلميذ قادر على اتخاذ قرار في شأن اختيار نوع التعليم لأبناءه كما خرج به البلاغ الوزاري إن لم نقل أن أغلبهم في حيرة من أمرهم . ليس فقط لأن المواطن المغربي لم يتعود ولم يترك له المجال لعدة أجيال أن يتخذ قراره بنفسه بكل وعي وحكمة وتحمل للمسؤولية. و كان في الكثير من الأحيان قاصرا في أعين أصحاب القرار الذين لا يكلفون أنفسهم عناء شرح دواعي اتخاذ قرار ما حتى يكثر الهرج والمرج... ولكن أيضا لأن الاختيار صعب في ظل الغموض الحالي للوضعية الوبائية حيث لا توفر وزارة الصحة ولا مندوبياتها الإقليمية معطيات دقيقة ومفصلة في متناول الجميع، تربويين وأسر، حول الإصابات حسب الأحياء التي تشكل القطاعات المدرسية وقطاعات الروافد ولا توفر المنظومة التربوية معلومات مفصلة حول مدى توفر المعايير والشروط الصحية والأمنية والاحتياطية لتقليص خطر الإصابة لدى التلميذ والأستاذ والإداري بكل مؤسسة تعليمية. ومدى توفر الموارد البشرية والمادية لتتمكن كل مؤسسة من توفير برمجة للحصص الدراسية تحترم مبدأ التباعد الاجتماعي.

ولتوضيح هذه النقطة الأخيرة بالذات يمكن الاطلاع على رسالة وجهتها ثلاث جماعات مهنية لأطباء الأطفال ولتخصصات أخرى متقاربة، تدعو لاحترام معايير دقيقة داخل المؤسسة والقسم لضمان الأمن الصحي للمتمدرسين، يكفي أن نقول أن طاولة التلميذ الواحد يجب أن تبعد عن الآخر بمتر من كل جانب أي 4 متر مربع كمساحة مخصصة لكل تلميذ. علما أن معايير البناءات المدرسية بالتعليم العمومي تحدد 40 متر مربع لكل حجرة بالابتدائي و 48 متر مربع بالثانوي . أما بالخصوصي فليس هناك معيار موحد لمساحة الحجرة في الوضع العادي وإنما الحد الادنى هو 20 متر مربع مع احترام معيار متر مربع للتلميذ على أن لا يفوق عدد التلاميذ 34 تلميذا بالحجرة الواحدة بالخصوصي. وأترك للقارئ عناية حساب الحد الأقصى لعدد التلاميذ بكل حجرة. وعناية مقارنته مع ما جاء على لسان السيد وزير القطاع أمام لجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس النواب (اجتماع يوم الأربعاء 28 غشت 2020) الذي حدد معيار 20

تلميذا بالحجرة كحد أقصى في حال حضر جميع التلاميذ مع تقسيم التدريس 15 ساعة للتدريس الحضوري و15 ساعة عن للتدريس عن بعد.

وليت الامر متعلق فقط باختيار أولياء الأمور فليس هم المعنيون فقط بالرغبة في خيار التمدرس ولكنهم التلاميذ. إذ يعلم الممارسون بالميدان جيدا أنه قد يتم تجاوز اختيار أولياء الأمور من طرف الأبناء خصوصا بالنسبة للمستويات العليا للسلك الثانوي خصوصا بالعمومي (يختلف الأمر بالخصوصي لأن خدمة التدريس مؤدى عنها من طرف الاسرة التي ستتحمل جزءا كبيرا من القرار). إذ قد يكون قرار اختيار نوع التعليم بأيدي أبناءهم الذين قد يخضعون لتأثير متغيرات أخرى لا علاقة لها بكل ما سبق. يكفي أن يرى المراهقون أن بعض الزملاء ارتأوا الحضور للمؤسسة ليختار الجميع الحضور. وقد يحدث العكس تماما مثلا اختيار الحضور في الأيام الأولى ثم غياب كامل بعدها رغم التعبير عن الرغبة في التعليم الحضوري. هذه الحالة الثانية ستكون أخف ضررا رغم تأثيرها على المسار الدراسي للتلاميذ وجودة التدريس . فلا أحد ينكر أن التعليم عن بعد في الوضعية الحالية يكرس عدم تكافؤ الفرص ولا يعوض التعليم الحضوري بكافة مميزاته. ولكن الحالة الأولى المتمثلة في كثافة الحضور في بعض المناطق ستشكل وضعية معقدة وخطيرة في ظل وضعية انتشار الوباء حاليا.

كيفما كان الحال يجب أن نتوقع أن المؤسسة ستحتاج أن تتكيف وضعياتها التربوية مع هذه المتغيرات كل بضعة أيام، أي أنها ستعاني من عدم استقرار تربوي وبيداغوجي وتدبيري مرهق للجميع. فهل ستبقى المؤسسة العمومية وبنياتها التربوية وإدارتها وأساتذتها تحت رحمة هذه التغيرات ؟

يمكن أن نسرد بتلخيص كبير حيثيات أخرى تتحكم في اختيار التمدرس الحضوري أو عن بعد أو عدم التمدرس نهائيا (وهو خيار وارد جدا لم تذكره الوزارة في ظل عدم توفر وسائل التمدرس عن بعد لدى العديد من الأسر داخل المناطق الموبوءة والمغلقة)، علما أنه يصعب حاليا تقييم أثرها في هذا القرار بدون دراسة ميدانية. وأهم هذه الحيثيات: عدد الأطفال داخل الأسرة الواحدة، رغبة التلميذ ومدى تكوين هذه الرغبة بشكل منطقي أو لامنطقي،مدى قدرة التلميذ على التمدرس الذاتي، مدى قدرة الأسرة على تتبع وتأطير التلميذ وحمله على متابعة دروسه عوض الخروج للعب أو لقاء أصدقاءه (لا ننسى أن تجربة الموسم الماضي للتعليم عن بعد، رغم أنه لم يتم تقييم حقيقي لنتائجها، سيكون الانضباط من التلاميذ أفضل لأنها تمت في ظل الحجر الصحي والتلاميذ وأولياء أمورهم كانوا مرغمين على البقاء داخل منازلهم في ظل تشديد المراقبة الأمنية حينها).

بل هناك وضعيات خاصة أخرى كوضعية التلاميذ المتمدرسين في شعب خاصة لا تتواجد بمدنهم أو جماعاتهم القروية ويتم توجيههم لمؤسسات ثانوية تتوفر على الداخلية للاستفادة من الإيواء نظرا لصعوبة التنقل يوميا لبعد المؤسسة عن مقر السكنى. وبما أن الأحياء الجامعية لن تفتح بمؤسسات التعليم العالي علما أن روادها أكبر سنا ويفترض أن يكونوا أكثر وعيا من تلاميذ في عمر المراهقة سواء بالإعدادي أو التأهيلي، فمن المستبعد جدا فتح الداخليات أيضا (رغم أن البلاغ الوزاري وتدخلات المسؤولين لم تشر للأمر بعد). من الوضعيات الأخرى أيضا المستفيدون من النقل المدرسي، فعلا سمعنا السيد الوزير يتكلم عن برمجة عدة رحلات باعتماد 50% من الطاقة الاستيعابية لحافلة النقل المدرسي. هذه إمكانية رهينة ببعد مسافة سكنى التلاميذ عن المؤسسة والوقت اللازم لذلك. رحلتي ذهاب وإياب صباحا ومساء سيضعنا أمام أمرين إما أن البعض سيدرس ساعات أقل من الآخر أو أن الأستاذ سيدرس الجميع وكأنه في قسم مشترك بوثيرتين، ناهيك عن الأقسام المشتركة. لذا سيجب التفكير في توقيت آخر لبدأ الدروس وانتهاءها ودعم أكبر لهذه الحافلات لأنها ستشتغل مرتين أكبر بمصاريف مضاعفة.

حيثيات أخرى أيضا تؤثر في استمرار الأسر في اعتماد نفس الاختيار، متمثلة في مدى تقبل الأطر التربوية والإدارية بمختلف مشاربهم ومهامهم سواء بالمؤسسة التعليمية أو غيرها ومدى اقتناعهم بعقلانية ترك القرار في أيدي أولياء الأمور. لا أقول أنهم سيرفضون العمل ولكن لن يكون انخراطهم كاملا وعن قناعة وهو أمر نحن في حاجة ماسة إليه حاليا لإنجاح الدخول المدرسي بهذه الصيغة التي اقترحتها الوزارة. وأقل الإيمان لحثهم على الانخراط يجب أن يتم تجهيز الحجرات الدراسية بحاسوب وأنترنيت للتعليم المباشر عن بعد أو بوسائل سمعية وصوتية ليتمكن هذا الأستاذ من تسجيل دروسه داخل المؤسسة في وقت عمله، وإرسالها لمن لم يتمكن من متابعة الدروس على المباشر (هذا إذا توفرت الوسائل والتتبع لدى التلميذ). فلا يعقل أن نطلب من المدرس بالإضافة إلى المجهود الديداكتيكي والتقني، أن يتحمل مصاريف هذا النوع من التعليم. ويجب في هذا الإطار أن تساهم الشركات المعنية بتوفير خدمات الاتصال والأنترنيت في المجهود الضروري لأجرأة التعليم عن بعد. وإلا فإن عدم توفير هذه الوسائل التكنولوجية بالمؤسسة التعليمية لفائدة كل أستاذ مدعو للتدريس عن بعد ستكون حائلا دون أجرأة هذا الخيار لمدة طويلة نظرا للمصاريف الجانبية التي ليست من واجبات المدرس بأي شكل من الأشكال. وعلما أننا لن ندخل حاليا في نقاش حول مدى نجاعة التعليم عن بعد لأننا حاليا نخضع لمقولة "مجبر أخوك لا بطل" خصوصا في ظل عدم وجود دراسة علمية دقيقة لمقوماته ونجاعته ونتائجه. فهذا الموضوع يتطلب مقاربة أخرى ويحتاج دراسات تحليلية من طرف أهل الاختصاص.

كيفما كان الحال، فالعاملون بالمديريات الإقليمية وخاصة أطر مصالح التخطيط خبروا نسبة المجهول عند ترك الاختيار لأولياء الأمور والتلاميذ خلال كل عملية تدخل في إطار مخططات إعداد الدخول المدرسي سنويا. ويظهر أثرها جليا عند تطبيق مخرجاتها أمام تقاطر طلبات إعادة التوجيه أو اختيار الالتحاق بالتعليم العمومي أو الخصوصي عند الانتقال من سلك دراسي لآخر أو حتى تغيير المؤسسة أو الرغبة في العودة للدراسة بعد الانقطاع أوالفصل بداية كل موسم دراسي. كلها أمور تشهد بتغير اختيارات ورغبات أولياء الأمور والتلاميذ معا بين نهاية سنة دراسية وبداية أخرى. و يحاول سنويا أطر مصالح التخطيط الاستجابة حسب الإمكانات المتوفرة (التي تعرف طبعا خصاصا كبيرا في بعض المناطق المكتظة أوالمهمشة) لهذه التغيرات الغير متوقعة أو المتحكم فيها. تكرر هذه العمليات سنة بعد سنة يمكن هؤلاء الأطر من الإلمام بحيثياتها وتوقعها بشكل تحليلي لمختلف المعطيات الملاحظة من أجل أخذها بعين الاعتبار. يساعدهم في ذلك الأدوات التي اكتسبوها خلال تكوينهم وتجربتهم بالمنظومة التربوية كأساتذة سابقا وأقدميتهم بالإقليم التي تجعلهم ملمين بتمثلات الساكنة والتلاميذ بشأن المنظومة التربوية. كل هدفهم هو إنجاح الدخول المدرسي بمساهمة فعالة من كافة المصالح الإقليمية وأطر المؤسسات التعليمية وجمعيات أولياء الأمور وكل الشركاء، وإيمانا من الجميع بمسؤوليتهم في ضمان مقعد دراسي يناسب تطلعات كل تلميذ مغربي كان أو غير مغربي ويناسب اختيارات أسرهم، وتطبيقا لقانون إلزامية التمدرس ولمبدأ تكافؤ الفرص الذي جاء به دستور المملكة. هو أمر ليس بالبديهي ولا بالسهل في الظروف العادية وباعتماد خرائط مدرسية كانت تتوقع في الظروف العادية وبشكل ناجح أكثر من 90 % من الواقع التعليمي بداية كل موسم. رغم أنهم قد يجدون أنفسهم أيضا أمام وضعيات لا يمكن توقعها وينجحون رغم ذلك في إيجاد حلول لها.

فما بالنا بدخول شائك لم يتم الإعداد له وهامش الخطأ في توقعات مصالح التخطيط بشأنه كبير جدا، بحكم أنه تم اعتماد الطريقة التقليدية في الإعداد للبنيات التربوية المعتمدة بالمؤسسات العمومية على الأقل. كما أننا لا نعلم شيئا عن ما تم إعداده لتدبير هذه الاختيارات بالتعليم الخصوصي. ولا يستبعد أن تختار جل إن لم نقل كل المؤسسات الخصوصية التعليم الحضوري لأسباب يعرفها الجميع. وهنا يكفي أن نطلع على أخبار الدول التي اختارت التعليم حضوريا بداية هذا الموسم ونطلع على أعداد المصابين داخل المؤسسات التعليمية من تلاميذ وأطر تربوية، لنتوقع تصاعد الإصابات في المستقبل القريب ما لم تبادر لجان إقليمية أو حتى وزارية على وضع شبكات معايير وشروط واضحة للسماح للمؤسسات الخصوصية أيضا بالتدريس عن قرب في وضع صحي مقبول ومراقبة تطبيق كل تلك الشروط.

- **كيف يمكن المزاوجة بين التخطيط الإجرائي محليا للدخول المدرسي في ظل الجائحة وإشراك أولياء الأمور في اختيار التدريس الحضوري أو التدريس عن بعد.**

تجدر الإشارة إلى أن الوضعيات التعليمية معقدة جدا بالمنظومة التربوية في ظل التعدد الكبير للشعب والمسالك وأنواع المؤسسات وأنواع الدعم الاجتماعي المخصص للمتمدرسين لتشجيعهم على الالتحاق بالمدرسة وعدم الانقطاع عنها.... . وضعيات عديدة مرتبطة أيضا بالتلاميذ الذين سيطلبون إعادة التوجيه، أو السماح لهم بالعودة إلى الدراسة بعد فصلهم وانقطاعهم ووضعيات الانتقالات من الخصوصي إلى العمومي الذي تعرفه المنظومة سنويا وسيكون الأمر لا محالة أكثر كثافة هذه السنة بحكم إحساس بعض أولياء أمور التلاميذ المتمدرسين بالخصوصي أن الجميع تخلى عنهم، أو بسبب الأوضاع الاقتصادية التي أفرزتها هذه الجائحة.

إذن الأمر ليس مرتبطا فقط بتواجد أحد الأبوين بالمنزل أو عملهما معا خارج البيت، أو بتوفر آليات التعلم عن بعد للتلميذ (حاسوب، انترنيت، تغطية المنطقة بالشبكة، الوضعية الاقتصادية) أو بالوضعية الوبائية كما نسمع في أغلب النقاشات الرسمية. ولكن الأمر أكثر تعقيدا. فهناك متغيرات متعددة ومتشابكة ولا نعلم حتى من فيها له التأثير الأكبر في هذا الاختيار. و أصحاب الاختصاص في نماذج المحاكاة والاستشراف التوقعي والتخطيط والإحصاء المدرسي بل والنماذج الرياضياتية هم أعلم بمدى صعوبة توقع كيف يتكون الاختيار وكيف ستتغير هذه الاختيارات التي سيعبر عنها عبر خدمة "ولي" بمنظومة مسار. لا يكفي أن نحل الأمر بشكل تقني فقط. ولا يمكن في ظل التزام الدولة بحكم الدستور بتوفير التمدرس للجميع و احترام مبدأ تكافؤ الفرص، أن نقفل هذه الخدمة بعد فترة محددة أو بعد تسجيل طلبات التمدرس الحضوري لعدد معين يحترم ظروف التباعد الصحي بالقسم....وكأننا نقول " premier arrivé premier servi". أو على الأرجح، كما صرح بذلك السيد الوزير، نقرر العودة إلى التعليم عن بعد للجميع. وهذه الإمكانية الأخيرة لن تكون سوى صفعة لأولياء الأمور الذي سيتأكد لهم ما تخوفوا منه. وهو أن اليلاغ الوزاري كان يخدم أجندات أخرى تكلم عنها القاصي والداني حين صدور البلاغ. وهنا يجب أن نتوقع أن تشهد أبواب المؤسسات التعليمية ومصالح التخطيط بالمديريات الإقليمية إقبالا مكثفا لأولياء الأمور احتجاجا على هذا الأمر أو على الأقل سيتعمق الإحساس بفقدان الثقة في المسئولين عن الشأن التعليمي أكثر مما هو عليه الوضع الآن.

وحتى إن ترك الأمر إلى المؤسسات التعليمية ومجالس تدبيرها أو إلى المديريات الإقليمية، فتدارس كل وضعية على حدة، كما أوضح ذلك السيد الوزير في لقاء تلفزيوني، للبث في الاستمرار في اعتماد التعليم الحضوري أو التراجع عنه ، سيأخذ فترة زمنية. إذ أن المديرية الإقليمية والمؤسسة التعليمية سيكونان في فم المدفع كما يقال. وكل قرار غير صائب أو فقط مؤدي للتجمعات الاحتجاجية (وهي الثقافة السائدة ليس وطنيا فقط ولكن عالميا رغم الجائحة) . قد يكون ثمنه رأس مدير المؤسسة أو أحد المسئولين بالمديرية بما فيهم المدير الإقليمي كما دأبت الوزارة عندما يفشل تنزيل أحد قراراتها، حتى دون البحث في الإكراهات والعراقيل المحلية، باختصار، كيفما كان القرار المحلي (ووقعه وتقبله محليا يختلف عن القرار الوطني طبعا) فهو سيأخذ وقتا وسيخلق سخطا لدى أولياء الأمور وستصبح تجمعاتهم الاحتجاجية بؤرا وبائية أخرى .

لم يكن يمكن أن أختصر أكثر في مقاربتي لتدبير هذا الدخول المدرسي الشائك، بل أظن أن الأمر يحتاج بحوثا ميدانية عميقة تتطرق لكل إشكال على حدة حتى نتمكن من فهم ما يحدث حاليا في المنظومة التربوية وما سيحدث وكيف حدث أو يحدث أو سيحدث ومن يؤثر ومن يتأثر وكيف يؤثر أو يتأثر، وكيف نتحكم أو على الأقل على أساس أي فرضيات ومتغيرات يمكن أن نتوقع مآل ليس الدخول المدرسي فقط ولكن أيضا نجاعة طرق التدريس ومدى تأثر المسارات الدراسية للتلاميذ لاحقا في ظل انعدام تكافؤ الفرص الذي تعيشة العديد من الدول وليس المغرب فقط،

ولكن حاولت فقط استحضار كافة الاحتمالات والتحديات حتى نستطيع التفكير جماعيا وندبر محليا كيف نخرج من كل هذا الوضع الشائك بأقل الأضرار. ولا أظن أن هناك شخص حاليا يريد أن يكون في مكان مسئولي ومدبري المنظومة المعنيين بتنظيم الموسم المدرسي. خصوصا أن المؤشرات كلها تنبئ على أن هذه الجائحة ما تزال معنا لمدة طويلة وليست بالشهر أو الشهرين.

مرة أخرى أقول أنه لا مناص من التفكير محليا في الحلول والوضعيات الممكنة بتكوين لجان إقليمية ومحلية تضم كافة المعنيين بما فيهم الأمن والنقل والسلطات المحلية والمديريات الإقليمية للصحة التي يجب أن تكون معطياتها حول الإصابات المسجلة بالفيروس متاحة لمديريات التربية الوطنية بشكل يحافظ على خصوصية المعلومات الشخصية ولكن أيضا دقيقة و شفافة إلى أقصى حد في شأن المصابين بجائحة كورونا حسب المنطقة وحي السكنى والسن وحسب الوضعية المهنية أو الدراسية، ومعطيات حول عدد أطر التربية والتعليم المصابين والمشكوك في أمرهم (هل تتوفر فعلا هذه المعطيات وإلا يجب أن يدلي بها المعنيون بالأمر لمؤسساتهم وتلك قصة أخرى!) . هذه العملية التدبيرية يجب أن تتمكن من استعمال الحد الأقصى من الموارد المادية والبشرية ولم لا بنايات تابعة لمؤسسات أخرى لضمان تمدرس التلاميذ في حالة سمحت بذلك الوضعية الوبائية في منطقة ما احتراما لمسافة التباعد المطلوبة.

كما يجب أن يتم وضع شبكات معيارية تسمح بتقنين التقليص من المواد أو المناهج واعتماد الأساسي منها (خصوصا بالابتدائي وهو أمر قامت به أغلب أساتذة المؤسسات الابتدائية بالعمومي والخصوصي بالاقتصار على اللغتين العربية والفرنسية والرياضيات كمواد أساسية) أو تحديد المواد التي ستكون لها أسبقية التعليم الحضوري، وأخرى يتم تدريسها عن بعد حسب كل مستوى ومسلك وشعبة (وهو أمر ممكن بالثانوي بحكم تخصص كل أستاذ بمادة دراسية). وهكذا يمكن استغلال الحجرات بشكل أفضل واعتماد أقسام مخففة تعتمد التناوب في تلقي الدروس والتباعد الصحي المطلوب. معادلة تحديد الأفواج باحترام مساحة التباعد التي نصت عليها رسالة بعض الجماعات المهنية للأطباء التي ذكرت سابقا والمساحة المعيارية للحجرات الدراسية لن تسمح بالعمومي بأكثر من 10 تلاميذ بكل حجرة بالابتدائي و12 تلميذا بالحجرة بالثانوي، مما يجعلنا مضطرين لتقسيم القسم الواحد بالعمومي إلى 4 أفواج في أغلب الحالات (اغلب الأقسام تتكون من أكثر من 30 تلميذا إن لم يكن أكثر من 40 تلميذا). بينما السيد الوزير تكلم في تدخله أمام لجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس النواب أنه في حالة ما قرر الجميع متابعة التمدرس حضوريا، عن 20 تلميذا بالقسم كحد أقصى و 15 ساعة حضورية ومثلها عن بعد. كما لو أن الأمر يتعلق بفوجين فقط. هذه المعادلة يزيدها تعقيدا ضرورة تفادي إنهاك الأستاذ والحفاظ على الغلاف الزمني المعمول به.

ولا يجب إغفال أن التعليم عن بعد يخضع لمقاييس أخرى في شأن مدة الحصص الدراسية التي يجب تقليصها للأصغر سنا لخطورة تأثير التكنولوجيا المستعملة على صحتهم الجسدية والنفسية، وكذا العمل على تأطير الأساتذة من طرف المفتشين والمختصين في بيداغوجية وديداكتيك التدريس عن بعد. أما عن تنظيم اليوم الدراسي حضوريا، فلا يمكن المخاطرة بالسماح للتلاميذ بالخروج إلى الاستراحة في وقت واحد(وهذه معضلة أخرى) ولا تغيير حجرة الدراسة، فالأفضل أن يقوم الاستاذ بالمرور على الفصول الدراسية، وأن يبتعد بأكثر من متر ونصف إلى مترين لأنه سيضطر إلى نزع كمامته إذا أراد أن يكون كلامه مفهوما للجميع ويحافظ على انتباه جميع المتمدرسين. بالإضافة إلى شرط تعقيم المؤسسات والداخليات والمطاعم المدرسية يوميا والحرص على عدم إصابة الساهرين على تدبيرها بالوباء (متى، كيف، من يتحمل المصاريف؟) ووضع علامات التشوير وتوفير وسائل النظافة وبرمجة حصص التحسيس للتلاميذ... .

هذا فقط فيض من غيض كان يجب استحضاره وتأطيره بوضوح وسلاسة وتدارسه مع المعنيين بالتنفيذ ووضع دلائل ونصوص قابلة للتطبيق قبل إعلان القرار في بلاغ وزاري. على الأقل لضمان انخراط المنفذين وأسطر هنا على كلمة المنفذين كما تراهم الوزارة. رغم أن هؤلاء المنفذين هم الأدرى بما يتطلبه تدبير الواقع التعليمي المعقد و يكرسون

كل سنة كافة مجهوداتهم للتعامل مع تحدياته، بل وأبانوا عن اجتهادات ذاتية متعددة خلال السنوات الماضية. كما جاهرت الذكاءات المتعددة بالمنظومة التربوية باقتراحاتهم عبر مسطحات التواصل الاجتماعي طيلة فترة العطلة الصيفية لتحقيق تدبير آمن للتعليم في ظل هذه الجائحة لعلها تلقى آذانا صاغية.

سيقول البعض أن الأمر أسهل من كل هذا ولا يجب أن ندخل في كل هذه التفاصيل وسيتم تدبيرها في حينها حسب ما تأتي به الأيام. أتساءل إذن لم لدينا مديرية الاستراتيجية والتخطيط والإحصاء ومصالح التخطيط والتوجيه وتتبع المؤسسات التعليمية إذا لم تعمل على استقراء الواقع وتجميع المعطيات ودراسة الفرضيات وضع الخطط والسيناريوهات، إذ لا يكفي أن يعبر أولياء الأمور عن رغبتهم عبر خدمة "ولي" ببوابة مسار، وإصدار برتوكول صحي والقول أننا سننجح بمساعدة الجميع في إنجاح هذا الدخول المدرسي بشكل آمن. هذا سيتوقف على ما نعنيه بالدخول المدرسي الناجح، فكم هي عديدة السنوات العجاف التي لم نستطع أن نوفر للعديد من التلاميذ أستاذا إلا بعد شهور، أو لم نستجب لطلبهم إعادة التوجيه إلى شعبة يستحقها إلا بشق الأنفس أو بعض ضياع سنة دراسية، أو لم نوفر له مقعدا دراسيا إلا واقتسمه مع آخر (أكثر من 40 تلميذا بالقسم بالابتدائي و44 بالثانوي كحد أقصى تسمح به مساحة الحجرة) ضاربين بجودة التعليم عرض الحائط في ظل خصاص أطر التدريس والحجرات الدراسية. ومع ذلك كنا جميعا نتبجح في لقاءاتنا الرسمية بتحقيق دخول مدرسي ناجح.

الأمر بسيط على الأوراق، ولكن تطبيقه معقد ويحتاج إلى إعداد وتخطيط استباقي جيد وهو أمر لم يتم للأسف في حينه كما ذكرت سابقا. لذا أصبح ضروريا تأجيل الدخول المدرسي بضعة أسابيع للإحاطة بكل هذا والإعداد له بشكل أفضل عبر لجان تقنية مشتركة بين المديرية الإقليمية تحت إشراف مصالح التخطيط وبمساهمة ممثلين من كافة المصالح الإقليمية والأطر الإدارية والتربوية، وبتنسيق مع كافة المعنيين بالصحة والأمن والسلطات المحلية وجمعيات الآباء، تعتمد هذه اللجان التقنية على نتائج الاستمارات (عبر خدمة "ولي" بمنظومة "مسار") التي يعبر فيها أولياء الأمور بكل مؤسسة تعليمية عن اختياراتهم، ولكن أيضا على كافة المعطيات الصحية والوبائية والتربوية والأمنية والجغرافية والبنيوية بكل منطقة وقطاع مدرسي كل حسب اختصاصه لضمان حد أدنى من شروط دخول مدرسي آمن.

تأخير الدخول لشهر أخر لن يشكل مشكلا كبيرا للمسار الدراسي للتلاميذ فنحن نعلم جميعا أن أغلب المؤسسات العمومية لا تتمكن في الأيام العادية من حمل تلاميذها على الانضباط بالحضور المتواصل واليومي لأقسامهم إلا مع بداية أكتوبر لأسباب عديدة منها ما هو اجتماعي ثقافي أو اقتصادي. وهو أيضا شيء لا يمكن السماح بتكراره في الظروف الحالية لتفادي التسكع والتجمعات أمام المؤسسات التعليمية. بعد شهر، سنكون في وضع أفضل بعد استدراك ما فات التخطيط له، ويفترض تبعا لذلك أن تكون جل التدابير والخطط المحلية قابلة للأجرأة وواضحة بشكل أكبر مما هو الحال عليه الآن. فلا أظن أن القرارت الحالية ستؤدي لاستقرار الدخول المدرسي منذ بداية شتنبر.

وكخلاصة

لا أحد ينكر أنه أمر جميل أن نشرك أولياء الأمور في القرار لأن المسؤولية كبيرة وتمس صحة وسلامة أطفال هؤلاء الأولياء، ولكن يجب أن نفكر قبل ذلك في كيفية أجرأة هذه الاختيارات أو على الأقل تأطير فئة من أولياء الأمور التي ما زالت لم تتضح لهم الرؤية أمام غياب المعلومات المحددة للخيار المناسب. ولعل لأطر التوجيه تجربة وخبرة كافية للتواصل معهم رفقة الطواقم الإدارية والتربوية وتوجيههم نحو الخيار الناجع حسب كل حالة و تأطير هذه الخيارات بمجموعة من المعايير الواضحة بشكل مسبق. كما يجب ترك الفترة الزمنية اللازمة وتوفير المعطيات التربوية والصحية الضرورية والأدوات المطلوبة لأطر مصالح التخطيط لوضع مخطط إجرائي يروم تحديد السيناريوهات الأساسية المتوقعة ومقاربة الحلول والوضعيات الممكنة والإكراهات التي تحول دونها. كل هذا حتى لا تواجه مؤسساتنا التعليمية

والمديريات الإقليمية أوضاعا غير متحكم فيها تتغير من اسبوع لآخر بل ومن يوم لآخر وتتجاذبها العديد من التصورات والعقليات وتجر وابلا من السخط وانعدام الثقة، بل ونفقد (بضم النون) أبناءنا وأولياء أمورهم الرغبة في التمدرس أو حتى الاستقرار في هذا البلد الذي تهدر طاقاته البشرية المستقبلية في حسابات تروم الحفاظ على السلطة المركزية وعدم تنزيل الجهوية واستقلالية القرار جهويا وإقليميا. يكفي أن نطلع على توجه وزارة الداخلية نحو تنزيل الجهوية عندما أعطت للولاة هامش قرار إغلاق وفتح الأحياء والمدن حسب تطور الوضعية الوبائية لأن "أهل مكة أدرى بشعابها". ترك الاختيار لأولياء الأمور دون تأطير ومعيرة واضحة معد لها مسبقا مغامرة كبيرة ببساطة لأن الوضع الصحي والأمني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتربوي بالمغرب مختلف كثيرا عما هو في تلك الدول التي اعتمدت سياسة القطيع في محاربة الوباء ونجحت في ذلك نسبيا.

مرة أخرى، يجب على الدولة بكافة مكوناتها وليس وزارة التربية الوطنية في شخص هياكلها الإقليمية والمحلية أن تأخذ حيزا من الوقت ولو استدعى الأمر تأجيل الدخول المدرسي لشهر آخر و "تشد الارض" للتفكير في كيفية تيسير وتنظيم تدريس التلاميذ بالوسائل المتوفرة في ظل ظروف آمنة أو كيفية تنظيم التعليم عن بعد أو المزاوجة بينهما. والتفكير لا يجب أن يكون أبدا مركزيا في يصدر في آخر لحظة بحيث نضع الجميع أساتذة وإدارة تربوية وأولياء أمور أمام معادلة متشابكة المتغيرات من الدرجة العاشرة. بل يجب أن يتم تنزيل وأجرأة آليات التفكير والتخطيط والتدبير على الصعيد المحلي والإقليمي. وفي نفس الوقت لا يجب أن نهمل كل التدابير والعمليات الخاصة بإنهاء السنة الدراسية الفارطة والتي تم تأجيلها إلى شهر شتنبر، يكفي أن نذكر هنا الامتحان الجهوي، امتحانات المرشحين الأحرار بالابتدائي والإعدادي خصوصا الخاصة منها بأقسام التربية غير النظامية، وامتحانات التخرج والسنة الأولى لمراكز التكوين وأخص بالذكر أساسا مركز التوجيه والتخطيط التربوي الذي أجلت الوزارة أغلب عمليات نهاية السنة به إلى شهر شتنبر علما أن متدرباته ومتدربيه يفدون من كل جهات ومدن وقرى المغرب للدراسة به.

لا يمكن أن يتقبل عاقل أننا يمكن أن نستقبل ما يقارب أو يفوق 7 ملايين تلميذ بالمؤسسات التعليمية أو حتى نصفهم أو ثلثهم وندبر الأمر في ظل الجائحة يوما بعد يوم لمدة لا يعلمها إلا الله وقد تستمر لشهور، ونتخوف من تدبير الامتحان الجهوي الذي يمر في عدة أيام وينتظره بضعة آلاف فقط من التلاميذ، بعد تأجيل مرة أولى وإعداد مضاعف لهذا الامتحان على فترتين من طرف التلاميذ المعنيين، وهو ماخلق تذمرا كبيرا في صفوفهم ولدى أولياء أمورهم. فهؤلاء التلاميذ وصلوا منهكين لسنة الثانية باكلوريا وقد يطلب منهم في أي وقت أن يجتازوا الامتحان الجهوي مما سيتطلب منهم فترة ثالثة لإعداده (خصوصا أن العديد من المواد تعتمد على الحفظ فقط، وتلك معضلة أخرى). ولا يجب إغفال إجراء الامتحانات المتبقية بمركز تكوين أطر التوجيه والتخطيط التربوي، و للمنتسبين للتربية غير النظامية الذي يعدون ببضع مئات (ألم نتخذ كشعار المدرسة المواطنة الدامجة ومدرسة الإنصاف... !) ، علما أن هذه الامتحانات لن تمتد أيضا إلا بضعة أيام، أمر تدبير هذه العمليات سيكون سلسا خصوصا أن الوزارة وهياكلها الجهوية والإقليمية راكمت تجربة مهمة في تنظيم استحقاق الامتحان الوطني للباكلويا . و يشهد لها الجميع بالنجاح، وسيكون لهذه الخبرة لا محالة أثر في تيسير تدبير هذه الامتحانات المتبقية من أجل إتمام أو إقفال السنة الدراسية الماضية **clôturer l'année scolaire (précédente)** بلغة الاقتصاديين قبل البدء بافتتاح السنة الدراسية الموالية.

كل ما أتى في هذه المقالة مجرد تجميع للعديد من الأفكار والمعطيات التي استقيتها من واقع التدريس والتخطيط التربوي اللذان عايشتهما عن قرب وكنت طرفا فيهما لعدة سنوات. وهي أفكار أو رؤوس أقلام قابلة للنقاش والإغناء ومازالت تحتاج إلى تمحيص وتنقيح وتعميق وتدقيق. هي تحليل لبعض فقط من الوضعيات التربوية المتداخلة والمعقدة التي زادها النظام المدرسي المغربي بقوانينه ونصوصه التنظيمية وبتضخم شعبه ومواده الدراسية تعقيدا. هذا التفكير

والتحليل والتدبير والأجرأة أمر موكول لأهل الاختصاص بالميدان التربوي من مخططين وموجهين ومفتشين وإداريين وأساتذة ومختصين وخبراء كل من موقع مسؤوليته، أولئك الذي يحتكون بمشاكله وتعقيداته وإكراهاته يوميا سواء داخل المؤسسات التعليمية أو المديريات الإقليمية أو حتى الأكاديميات الجهوية في بعض الأحيان، أولئك الذي يعملون كل دخول مدرسي على إيجاد الحلول وإبداعها في صمت، والقفز فوق حواجز الإكراهات المادية والبشرية من أجل ضمان مقعد تربوي أو حتى دراسي (الأمران مختلفان ويشكلان أحد المتغيرات المتحكمة في الجودة) لكل طفل في سن التمدرس. فالمنظومة زاخرة بالذكاءات المتعددة التي لا تطلب إلا الإنصات لها وإشراكها والتفكير سويا من داخل الصندوق وليس خارجه. وسابقا قال الأقدمون بالدارجة المغربية "لي كيحسب بوحده كيشيط ليه".

***<u>ملاحظة أخيرة</u>*: توصلت اليوم، بعد الانتهاء من كتابة هذه الوثيقة، باستفسار من أم تريد التعبير بالمؤسسة عن الرغبة في تمدرس ابنتها حضوريا بمؤسسة تعليمية عمومية فطلب منها أحد المسؤولين إجراء تحليل يفيد بعدم إصابة ابنتها بفيروس كوفيد19، مما دفعها جديا إلى التراجع نحو التعليم عن بعد لغلاء ثمن هذا التحليل وضيق ذات اليد، فما بالنا بمن له عدة أطفال. علما أن هذا الشرط، على حد علمي لم تتم الإشارة إليه في أي بلاغ أو تصريح رسمي. هل هي توجهات من وراء الكواليس لا يعبر عنها رسميا لدفع الأكثرية من الطبقات الشعبية نحو اختيار ذاتي لتفضيل خيار دراسي توابعه الصحية (وليس التربوية) أقل سوءا. أم أنها اجتهادات فقط من المؤسسة التعليمية لتقليل الأضرار في ظل عدم قدرتها على تدبير دخول مدرسي آمن في ظل وضعية الخصاص الذي تعيشه على صعيد الموارد البشرية المادية والقدرات التدبيرية. أم أنها تصرفات لاعقلانية تحكمها مصالح ذاتية. ما أكثر ما ستفرزه معضلة هذا الدخول المدرسي من تجاوزات ! لذا من الأولى على الأقل أن يتم وضع خانة يعبر فيها ولي الأمر عن السبب في اختياره أحد شكلي التدريس لأبناءه. هكذا سنضرب عصفورين بحجر: نضمن بعضا من الشفافية بين أولياء الأمور والمؤسسة والمنظومة ككل، ونوفر قاعدة معطيات ومعلومات مهمة ستساعدنا على حصر مختلف المتغيرات والوضعيات التي تفرز هذه الاختيارات ولم لا نحاول دراستها لاحقا واستثمار معطياتها بالعلاقة مع متغيرات أخرى متوفرة بمنظومة مسار (مرتبطة بكل تلميذ وأيضا بكل مؤسسة ومنطقة) لفهم واقعنا التعليمي بشكل أفضل واستشراف المستقبل القريب والمتوسط سواء في ظل الجائحة أو بعدها، إذا ما كنا نفكر فعلا في إغناء المنظومة التربوية لاحقا باستراتيجية التعليم عن بعد.**

الأستاذة ليلى المرجاني

أستاذة بمركز التوجيه والتخطيط التربوي

بالرباط، الخميس 27 غشت 2020